



بلاغ

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للكهرباء و الماء الصالح للشرب و التطهير السائل، يوم الاربعاء 21 ماي 2025 الموافق ل 23 ذو القعدة 1446 عن طريق التواصل عن بعد، اجتماعه العادي و الذي يأتي في سياق دولي كارثي متمثل في استمرار الحرب العالمية على فلسطين و على غزة على وجه الخصوص و بالخطرسة الهمجية الصهيونية و استمرارها في إبادة الشعب الفلسطيني الاعزل أمام أنظار العالم و صمت رهيب للامة العربية و الإسلامية، و بتواطؤ أمريكي مفضوح رغم محاولة هذه الأخيرة ايهام المجمع الدولي بأنها دولة تسعى للسلم الدولي، كما يأتي كذلك في سياق وطني يطبعه الاستياء الشعبي المتصاعد من سياسات الحكومة الغير اجتماعية، نتيجة سياساتها الكارثية و التي اثرت و تؤثر بشكل واضح على ارتفاع معدلات التضخم، و بالتالي غلاء المعيشة و اكتواء عموم الطبقة الفقيرة و المتوسطة بلهيبها.

على صعيد المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء ، فيستمر التعنت و التجاهل لمطالب المستخدمين، من طرف المدير العام الجديد، و الذي فضل نهج أسلوب الاذان الصماء في التعامل مع نداءات جامعتنا و باقي الفرقاء الاجتماعيين، و مع اقتراب تنزيل الشركات الجهوية في مرحلتها الثانية، تستمر الإدارة العامة للمكتب في الاستخفاف و عدم الاكتراث بما يحس به المستخدمون من اضطرابات نفسية و توجسات من غياب أي أثر للوائح المستخدمين المنقلين الى الشركات الجهوية، فجل المستخدمين يجهلون مصيرهم باستثناء المنعم عليهم من طرف المديريات الجهوية الذين يعلمون مصيرهم، و ما دونهم يبقى الترقب سيد الموقف، و هو الأمر الذي لا يستقيم في دولة الحق و القانون، و في إدارة تحترم نفسها، و تراعي مشاعر و احساسيس مستخدميها و مصالحهم، لكن مع كامل الأسف نحن أمام إدارة بعيدة كل البعد عن هذه المثل (بضم الميم و الثاء) و الاخلاقيات.

أما على مستوى الشركات الجهوية، فلازلنا ننتظر أن يتم فتح جسور التواصل مع جامعتنا وحيث أن هذا الورش لا زال في بدايته و يحتاج الى وقت الى ان يستقر على وضعه الطبيعي، فإننا نمد أيادينا الى الإدارات العامة لهذه الشركات من أجل التنزيل الأمثل و المساعدة في ذلك، منبهين في الوقت ذاته إلى أنه تم في الآونة الأخيرة رصد بعض الاختلالات همت عدم استفادة المستخدمين المنقلين من المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء، من بعض الحقوق و المكتسبات، حيث يشكي بعضهم من تقليص في بعض المنح و حرمانهم من حقهم في الامتحانات المهنية و الداخلية، و من الشركات المبرمة مع المصحات، و غيرها من الحقوق التي كانوا يستفيدون منها داخل المكتب، و أمام

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية للكهرباء والماء الصالح للشرب
والتطهير السائل



هذه الحالة ، فإن الإدارات العامة للشركات الجهوية (ان صحت هذه الشكاوى) ملزمة باحترام بنود القانون رقم 21-83 و الاتفاقية الاطار و التي تؤكدان على ان وضعية المستخدمين المنقلين لن تكون بأي حال من الأحوال، أقل من وضعيتهم السابقة.

لكل ذلك، فان الجامعة الوطنية تعلن للرأي العام ما يلي:

- ❖ مطالبتها الإدارة العامة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بضرورة فتح حوار عاجل مع الفرقاء الاجتماعيين لتدارس كل مطالب المستخدمين سواء الباقين أو المنقلين، لتجاوز الإشكالات التي تم رصدها منذ بداية تنزيل هذه الشركات، ولضمان عدم تكرارها في المراحل القادمة.
- ❖ مطالبتها بنشر لوائح المهجرين قسرا إلى الشركات الجهوية في أقرب الآجال في إطار الحق في المعلومة
- ❖ مطالبتها بضرورة استفادة المستخدمين المنقلين خلال المرحلة الأولى من الزيادة الأخيرة للأشهر الثلاث (يوليوز-غشت وشتنبر 2024) مع احتساب هذه الزيادة في المنح بأثر رجعي
- ❖ مطالبتها بتمكين المنقلين للشركات الجهوية من الزيادة في منحة عيد الأضحى إسوة بنظرائهم بالمكتب
- ❖ مطالبتها للشركات الجهوية المتعددة الخدمات بفتح باب الحوار مع جامعتنا الوطنية
- ❖ مطالبتها الشركات الجهوية الأربع الى اخراج مذكرات الامتحانات المهنية للمستخدمين المنقلين من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء تزامنا مع المذكرة رقم 2-134 م.م.ب/ط.م/2025 الخاصة بالامتحانات المهنية لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء، و الامتحانات الداخلية لحملة الشواهد، تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.
- ❖ مطالبة الشركات الجهوية بالتقيد التام بالقانون رقم 21-83 والاتفاقية الإطار في التعامل مع المستخدمين (EX-ONEE).

وفي الختام، وإذ تؤكد الجامعة الوطنية مواصلتها الوقوف بجانب المستخدمين العاملين بالإنتاج والتوزيع، فإنها تلتزم بالاستمرار في نضالاتها بشتى الوسائل المخولة لها قانونا مؤكدة استعدادها التام للتعاون مع كل من له رغبة في ذلك، لتحقيق الأهداف المرجوة، كما تدعو الإدارات العامة للشركات الجهوية المتعددة الخدمات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على السواء، إلى نهج سياسة تشاركية أساسها الحوار والتواصل المستمر والبناء خدمة للصالح العام، وضمانا للحقوق المكتسبة للمستخدمين.

وحرر: في 24 ماي 2025 الموافق ل 26 ذو القعدة 1446

